يوم التعليم العالي في مجلس الشعب

النداف: لا يوجد في الجامعات أي شهادة مزورة والشهادات السورية معترف بها في كل دول العالم

| هناء غانم

طروحات وانتقادات عديدة عرضها نواب مجلس الشعب أمس بحضور وزير التعليم العالي عاطف النداف، تمحورت بشكل رئيس حول التجاوزات التي تجري ضمن الوزارة، التي سببها الأساسي هم العاملون في هذا القطاع، الأمر الذي استدعى وزير التعليم للاعتراف بأنه المسؤول عن أي قرار صدر عن الوزارة منذ تسلميه المنصب.

بدوره النائب سمير الخطيب أشار إلى أن وزارة التعليم العالي تختلف عن غيرها من الوزارات لأن الوزير محكوم بقرارات المجالس في مختلف المستويات ومن ثم «هو لا يملك كل الصلاحيات لحل الإشكاليات التي استمعنا إليها لأن البعض منها فوق صلاحيات الوزير، لكن ما يخص في وزارة التعليم العالي من العاملين القائمين عليها يحتاج إلى العديد من إشارات الاستفهام».

وأكد نواب ضرورة إعادة النظر في أقساط الجامعات الخاصة ومراقبة المناهج فيها للمحافظة على المستوى العلمي، إضافة إلى طرح موضوع التعليم المفتوح، لجهة تبسيط إجراءات التسجيل فيه كي لا يؤدي ذلك إلى توجه الطلاب نحو الجامعات الخاصة، وبذلك يكون قد ذهب الهدف الأساس من التعليم المفتوح وهو فتح الباب واسعاً لأكبر شريحة ممكنة من الطلاب.. كما طالب نواب بالاعتماد على الخبرات الوطنية، وتحديداً فئة المهندسين، للمساهمة في إعادة الإعمار، ولاسيما أن لدينا التميّز والإبداع، إضافة إلى إيلاء كل الاهتمام للمشافي التابعة لوزارة التعليم العالي لجهة رفدها بالأجهزة الطبية الحديثة وإصلاح الأجهزة فيها.

على حين استحوذ موضوع البحث العملي على جزء من مداخلات النواب لما له من أهمية في عملية التنمية، مطالبين بضرورة تطبيق مخرجات هذا البحث على أرض الواقع وأن تعتمد جميع الوزارات على مخرجات البحث العلمي لتطوير عملها، مؤكدين أهمية التشاركية بين الجامعات العامة والخاصة في موضوع البحث.

وتباينت آراء النواب حول السنة التحضيرية للكليات الطبية، إذ طالب البعض بإلغائها لما فيها من هدر للمال ومعوقات أمام الطلاب.

وهذا وحضرت مشكلات السكن الجامعي في مداخلات الأعضاء، الذين أكدوا ضرورة إيلائه كل الاهتمام، وصولاً إلى تأمين مناخ ملائم للطلاب، مطالبين بإنشاء وحدات سكنية جديدة. كما لم يغب عن المداخلات موضوع الاختبار الوطني الموحد مؤكدين إلغاءها لأنه يشكل عبئاً على الطلاب واعتبر البعض الامتحان الوطني غير قانوني.

وأكد نواب ضرورة إيجاد فروع علمية جديدة غير تقليدية تتمشى مع الواقع من باب ربط الجامعة بالمجتمع، منوهين بضرورة توسيع قاعدة الدراسات العليا، ودعوا أيضاً إلى معالجة ظاهرة ابتزاز بعض أعضاء الهيئة التدريسية للطلاب، وإعادة النظر بشروط عودة الأكاديميين السوريين في الخارج، كذلك تبسيط الإجراءات بخصوص الطلاب الموفودين إلى الخارج.

مطالبات الأعضاء: إعادة النظر بأقساط الجامعات الخاصة وإلغاء السنة التحضيرية للكليات الطبية

الوزير يرد

في معرض ردّه على تساؤلات وطروحات النواب أكد الوزير النداف أنه في وزارة التعليم العالي لا يمكن أن يكون هناك شهادة غير صحيحة أو مزورة، لأن أي شهادة يتم تعديلها ترسل سرياً إلى الجهة التي صدرت منها عن طريق السفارات، ولا تعدل الشهادة قبل أن يعود الجواب من الجامعة التي صدرت عنها إذا كانت صحيحة أم لا، علماً بأنه تم الكشف عن تزوير البعض منها، لافتاً إلى أنه لا يوجد حتى الآن تصنيف معتمد للجامعات من اليونسكو، ولهذا لا يستطيع أحد حالياً في العالم عدم الاعتراف بشهادة ما، مؤكداً أن الشهادات والجامعات السورية مقبولة ومعترف بها في كل دول العالم، «وما منحنا هذا الاعتراف هو مستوى الخريجين في جامعاتنا».

وبيّن النداف أن الوزارة تعمل على إنشاء بنك معلومات مركزي بالإضافة إلى دعم البحوث العملية وعملية التشبيك بين المؤسسات والجامعات مع توجيه دراسات الماجستير والدكتوراه لتكون مرتبطة بحل مشكلات الجامعات وهذه البحوث تم البدء بتمويلها من صندوق البحث العلمي، لافتاً إلى أن هناك فريقاً يعمل على تطوير البرامج الأكاديمية والخطط الدراسية في كل الكليات، مبيناً أن الوزارة تعمل بالتعاون مع الاتحاد الوطني لطلبة سورية ورؤساء الجامعات على تطوير البيئة الجامعية من خلال توسيع النشاطات الاجتماعية ودعمها من الموارد الذاتية للجامعات.

لافتاً إلى أن الوزارة وضعت خطة ورؤية إستراتيجية يتم العمل عليها ويأتي في مقدمتها تطوير أسس القبول الجامعي والتوسع بالسنة التحضيرية وتطوير مسابقات القبول في كلية الفنون الجميلة والهندسة المعمارية وغيرها من الكليات.

ولفت الوزير النداف إلى أن الوزارة عملت بالتوازي على تنفيذ خطة إسعافية إلى جانب الخطة الإستراتيجية دون أن تؤثر إحداهما في الأخرى وقد تم إنجاز الكثير من الخطوات في الخطة الإسعافية، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل على إحداث أنماط جديدة من التعليم ومنها التعليم المسائي الخاص حيث تمت الموافقة المبدئية على هذا المشروع في رئاسة مجلس الوزراء وهناك فريق يعمل على توسيع الدراسة ليكون هناك ضوابط أكثر وتعليمات تنفيذية واضحة لهذا المشروع.

وعن التعليم التقاني بيّن الوزير النداف أن هناك طرحاً حول تبعية المعاهد التقانية بحيث تتبع لوزارة التعليم العالي لأن المجلس الأعلى للتعليم التقاني هو برئاسة وزير التعليم العالي أما الدورات التدريبية فيمكن أن تكون في الوزارات المختصة وهو ما تمت الموافقة عليه من المجلس الأعلى للتعليم التقاني، مشيراً إلى أن الكثير من الوزارات لم توافق في لجنة التنمية البشرية برئاسة مجلس الوزراء على تبعية معاهدها إلى وزارة التعليم العالي.

وأكد أن الوزارة تعمل على تطوير نظام التعليم المفتوح حيث تمت دراسته من فريق عمل متخصص في ورشة توصلت إلى ملخص تم إرساله إلى الجامعات، وقريباً ستصدر قرارات حول تصويب مسار التعليم المفتوح، وتطويره ليكون مستمراً لمن فاتتهم فرصة التعليم وخاصة فيما يتعلق بمواضيع السن والقبول وفترة المكوث والأسعار والمقررات والبرامج المفتتحة التي نحتاج إليها في سوق العمل.

وأشار إلى أن العمل جار على ربط خطط البحث العلمي بخطط التنمية وحاجات المجتمع، منوهاً بأنه بصدور مرسوم بتبعية الهيئة العليا للبحث العلمي لوزارة التعليم العالي وإلغاء المجلس الأعلى للبحث العلمي وتفويض مجلس التعليم العالي بمهامه وتم العمل على دراسة وإعادة هيكلة البحث العلمي وتم وضع ملخص عن إستراتيجية وسياسة البحث العلمي وتم اعتمادها وصدرت.

وعن تطوير قانون المشافي الموحد لفت إلى أنه تم الأخذ بملاحظات مديري المشافي وعمداء كلية الطب والنواب العلميين وتم وضع صياغة أولية للقانون وسوف تعرض على ورشة عمل تدعى لها كل الأطراف المعنية بالموضوع للتوصل إلى صيغة نهائية للقانون يتم عرضها لاحقاً على مجلس الشعب.

وأما عن الحوكمة والإدارة الجامعية فهناك موضوع يتعلق بإعادة النظر في مهام مجلس التعليم العالي وأعضائه وإعادة هيكليته وهناك مشروعان حول الأمر سيتم عرضهما على مجلس التعليم العالي لاتخاذ قرار به، مبيناً أن الوزارة تعمل على إنجاز قاعدة بيانات للطلاب والأساتذة وفي القريب العاجل سيصدر هذا الامر.

كما أوضح أن هناك برامج أكاديمية في الجامعات للطلاب المتميزين يختلف نظامها الدراسي عن النظام الدراسي التقليدي في الجامعة ويحصل الطالب على شهادة تختلف عن الشهادة التي تمنح بشكل عام في الجامعة بالتعاون مع مراكز البحوث العلمية كما أن الوزارة تعمل حالياً على برامج إثرائية لمتابعة وإغناء التعليم لدى الطلاب المتميزين والمبدعين.

مقترحات حول التعليم المفتوح

عدم قبول ثانويات جديدة.. لا لممارسة المحاماة والهندسة.. ولا جمع بين التعليم المفتوح والعادي

| فادي بك الشريف

انتقادات طلابية وحتى جامعية بالجملة طالت المقترحات التي عممتها وزارة التعليم العالي على جامعات القطر المتضمنة ما توصلت إليه ورشة التعليم المفتوح الأخيرة التي انعقدت في جامعة تشرين، مؤكدين أن جملة المقترحات إن طبقت سيكون لها مردود سلبي على الطلبة ونظام التعليم المفتوح في آن واحد وعلى حد سؤال.

ونص الكتاب الصادر عن وزارة التعليم العالي على جملة محددات أساسية مقترح تضمينها في نظام التعليم المفتوح للمرحلة القادمة، وتشمل عدم قبول ثانويات جديدة واشتراط مرور عامين على صدورها أو أكثر، وعدم استفادة الطالب من تأجيل خدمة العلم، إضافة إلى عدم تسجيل الطالب في اختصاصين بآن واحد في التعليم المفتوح أو التعليم المفتوح وتعليم آخر.

وبينت المحددات أنه لا يحق لطلاب التعليم المفتوح التسجيل في الدراسات العليا، ويحق لهم التسجيل في دراسات التأهيل والتخصص، كما لا يحق لخريج التعليم المفتوح ممارسة الوظائف الآتية «محام- قاض- مهندس- مدرس في وزارة التربية»، ويحق لخريج التعليم المفتوح العمل في الوظيفة العامة فقط.

ولفتت المقترحات إلى أنه يتم قبول الطلاب حاملي شهادة الثانوية بكل أنواعها في التعليم المفتوح، وذلك حسب الاختصاص لكل ثانوية، على أن يتم تشكيل لجان لإعادة النظر في البرامج والخطط الدرسية والمناهج في ضوء التعديلات الجديدة في نظام التعليم المفتوح.

كما تضمنت ضرورة تحديد طبيعة وطريقة تقدم المادة العلمية للطالب في نظام التعليم المفتوح «كتاب ورقي- كتاب إلكتروني- تعليم افتراضي- عن طريق وسائل إعلام (تلفزيون)».

إضافة إلى ذلك تحدد مدة البقاء في الجامعة بـ١٢ سنة «ثلاث سنوات لكل عام» مع زيادة رسوم الطالب في حال الرسوب وتحدد نسبة الزيادة لاحقاً.

ووضعت التعليم العالي هذه المقترحات برسم الجامعات السورية وذلك بغية الاطلاع والعرض على مجلس التعليم المفتوح في الجامعات، على أن يتم موافاة الوزارة بالرأي خلال أسبوعين من تاريخه.

وفي السياق اعترض العديد من طلاب التعليم المفتوح على هذه المقترحات، مطالبين بعدم تطبيقها مطلقا نظرا لتأثيرها السلبي في شريحة كبيرة منهم في استمرار تحصيلهم العلمي والدراسي، وخاصة أن جملة المقترحات غير منصفة وإن طبقت ليس لها مفعول رجعي.

كما طالب الطلاب بضرورة مراعاة ظروفهم الحالية جراء تأثيرات الأزمة، وعدم اتخاذ أي قرار يعوق مسيرتهم الدراسية.

في الغضون أكد لـ«الوطن» أحد أعضاء مجلس التعليم العالي «طلب عدم ذكر اسمه» أن الجامعات بانتظار إبداء الرأي من مجلس التعليم المفتوح حول ماهية تطبيق هذه المقترحات، مشيراً إلى أن التعميم مازال مجرد مقترحات حتى تاريخه لتصحيح مسار التعليم المفتوح، وما تم تعميمه هو ما طرح خلال الورشة التي انعقدت مؤخراً، منوها بأنه لا إجماع حالياً على مضمون ما ورد من محددات خاصة ما يرتبط بعمل خريج التعليم المفتوح في بعض التخصصات.

ومن جانبه انتقد عضو لجنة الإرشاد والتوجيه في مجلس الشعب سمير الخطيب في تصريح لـ«الوطن» هذه المحددات، مشيراً إلى أنه من غير المنطقي الانتقاص من قيمة الشهادة ومن أساتذة الجامعة التي تدرس في التعليم المفتوح ونعتبره تعليماً من أجل تحصيل ثقافي أو تأجيل لخدمة العلم مضيفاً إن التعليم المفتوح شهادة يدرس فيها أساتذة كبار يدرسون في الجامعات الحكومية وبالتالي يجب اعتماد هذه الشهادة أسوة بباقي الشهادات.

ورفض الخطيب معظم هذه المحددات مؤكداً أن التشكيك بشهادة التعليم المفتوح يمكن تلافيه من خلال وضع لوائح وشروط قبول تنفيذية تساهم في تطوير هذا التعليم مع تلافي النواقص الحاصلة منوهاً بوجود إشارات استفهام عديدة حول هذه المحددات.

أبناء القنيطرة في ظل غياب الأتمتة تائهون بين ٥٢ أمانة سجل مدني في ثلاث محافظات

| الوطن- خالد خالد

لم تتوقف معاناة أبناء القنيطرة عند التداخلات الإدارية بين الوحدات وضياعهم بين أكثر من محافظة ما شكل أعباء إضافية عليهم من مراجعة الجهات الحكومية لاستصدار الوثائق الخاصة بهم، ومن تلك الهموم والمشاكل كثرة الشكاوى من أبناء محافظة القنيطرة حول توزعهم على أكثر من أمانة للسجل المدني وعدم ربطها حاسوبياً مع المديرية الأم وغياب كل الواقعات التي تطرأ على حياتهم الاجتماعية من زواج أو طلاق أو وفاة.. وما «زاد الطين بلة» عملية التهجير القسري لمعظم التجمعات الواقعة بريف دمشق وذلك فرض على أمانات السجل المدني الانتقال إلى مناطق أكثر أماناً.

ولعله من المفيد قوله إن كثيراً من الواقعات الاجتماعية التي تطرأ على الأسرة لا يتم إنزالها على الحاسب وغير مؤتمتة وبالتالي على المواطن مراجعة الأمانة التي يتبع لها للرجوع إلى السجل الأساسي المسجل عليه قيده وما طرأ عليه من مستجدات وتحمل أعباء مالية إضافية جراء مراجعته لتلك الجهة رغم كثرة مراكز خدمة المواطن والتي وجدت أصلا لتخفيف الأعباء عنه لأن معلوماتها غالبا ما تكون ناقصة وغير مكتملة.

وكي لا يكون كلامنا بالعموميات نذكر بعض الحالات التي قدمها أبناء القنيطرة خلال شكواهم لـ«الوطن» إذ أكدت إحدى السيدات أنها متزوجة منذ ١٥ عاماً ولديها عائلة وأولاد ولكن لدى استصدار بيان عائلي لوالدها تبين أنها ما زالت عازبة، علما أن زوجها لديه بطاقة عائلية وقام بتسجيل واقعة الزواج والأولاد جميعا، أما المواطن (ياسر، خ) فقد أكد أنه قام بتسجيل توءم له وعند استصداره بيان عائلي تبين له عدم تسجيل واقعة الولادة على الحاسب، الأمر الذي استدعى مراجعته للمديرية بالقنيطرة لإنزال البيانات على الحاسب، أما السيدة (خولة، م) فتؤكد أنها انفصلت عن زوجها الأول ثم ارتبطت برجل آخر وأيضاً انفصلت عنه منذ عشر سنوات ولدى قيامها باستصدار بيان عائلي لإجراء معاملة وحيد لولدها من زوجها الأول تبين أنها ما زالت مرتبطة بالثاني وتم الطلب منها ببيان عائلي للزوج الثاني لانجاز المعاملة واللافت كما تقول إن كل أمانة تقع في منطقة بعيدة عن الأخرى، متسائلة عن جدوى مراكز خدمة المواطن والنافذة الواحدة في تخفيف الأعباء عن المواطنين!؟

والحقيقة أن لدينا الكثير من الملاحظات التي قدمها أبناء المحافظة ولكن أوردنا بعض الملاحظات التي تتمحور حول عدم أتمتة كل السجلات المدنية والمرتبطة مع مديرية الأحوال المدنية بالقنيطرة بالقنيطرة.

أمين السجل المدني بالقنيطرة عبير التوهان أكدت لـ«الوطن» أن كثيراً من أبناء المحافظة قيودهم موزعة على أمانات مختلفة بباقي المحافظات كالريف ودرعا وحمص وغيرها.. وهذه الأمانات أغلب الواقعات المستجدة للمواطنين غير مؤتمتة وذلك بسبب عدم توافر ارتباطها بشبكة القنيطرة، لافتة إلى أنه على الرغم من ذلك تقوم مديرية شؤون الأحوال المدنية وأمانة القنيطرة باستقبال المواطنين ومساعدتهم بإدخال هذه الواقعات على الحاسب على الرغم من أن هذا الإجراء يزيد من حجم العمل لدى المديرية، حيث إنه يقع على عاتق تلك الأمانات التي يتبع لها أبناء القنيطرة واجب التنفيذ الحاسوبي.

وأشارت التوهان إلى أن عملية الربط بشبكات أتمتة القنيطرة هو موضوع يتم حله عن طريق التنسيق بين مديريات الشؤون المدنية المسجل لديهم قيود أبناء القنيطرة والمديرية العامة للأحوال المدنية.

يذكر أخيراً حسبما أفادت به أمينة السجل المدني بالقنيطرة إلى أن أبناء المحافظة يتوزعون على ٥٢ أمانة للسجل المدني بمحافظات القطر وأغلبيتها بريف دمشق ودرعا.

إنتاج ٢٠٠ ألف طن في شهر

خليل لـ«الوطن»: الفوسفات السوري إلى السوق الأوروبية

| حمص- نبال إبراهيم

أكد مدير عام الشركة العامة للفوسفات والمناجم غسان خليل لـ«الوطن» عودة الشركة للإنتاج في مناجم فوسفات خنيفيس والمناجم الشرقية الواقعة بريف مدينة تدمر الجنوبي بعد تحرير المناجم من تنظيم داعش الإرهابي، مضيفاً: تم تقييم الأضرار التي تجاوزت نسبة الـ٥٠ بالمئة والتي تقدر بالمليارات من الليرات، لافتاً إلى أن عمليات إعادة تأهيل وإعمار المناجم والبنى التحتية لها تتواصل بالتزامن مع عمليات الإنتاج الفعلية لها بالاعتماد فقط على الخبرات المحلية من عمال ومهندسي المؤسسة.

وأعلن خليل أن إنتاج الشركة من الفوسفات وصل إلى نحو ٢٠٠ ألف طن خلال الشهر الأول من العام الحالي على الرغم من الظروف الصعبة التي تواجه العمل من جوية وفنية.

وكشف خليل أن الشركة وضعت خطة لعام ٢٠١٨ لزيادة إنتاجها من الفوسفات من كمية ٣,٥ ملايين طن إلى ٥ ملايين طن سنويا من خلال العمل على إعادة جميع المعامل ومواقع العمل إلى دورتها وإنتاجها الطبيعي والعمل على فتح مواقع عمل جديدة ضمن مناجم الفوسفات، مبيناً أن احتياطي الفوسفات في مناجم الشركة يبلغ نحو ١,٨ مليار طن، لافتا إلى أن الشركة تنتج حالياً فوسفات رطب من الدرجة السادسة من المناجم الشرقية ومن الدرجة الثامنة من مناجم خنيفيس ويتم شحنها إلى مرفأ التحميل في محافظة طرطوس ومعالجتها لتحقيق فوسفات من الدرجة الرابعة وفق المواصفات العالمية، منوها بأن الفوسفات السوري يتمتع بمواصفات عالية وقادر على المنافسة في الأسواق العالمية.

وبين أن الشركة تسعى ضمن خططها الموضوعة لزيادة الإنتاج والعودة للتصدير كما كانت في السابق، مشيراً إلى أن الشركة بدأت بتصدير كميات من إنتاجها إلى السوق الأوروبية وتوريد كميات منه إلى الشركة العامة للأسمدة أواخر العام الماضي، لافتا إلى أن كميات الفوسفات الموردة للشركة العامة للأسمدة بلغت منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه نحو ٦٠ ألف طن وبمعدل ١٢٠٠ طن يومياً. موضحاً أن إدارة الشركة وبهدف زيادة إنتاجها والمساهمة بدوران عجلة الاقتصاد الوطني ورفد خزينة الدولة عملت على إعادة التعويضات التي كان يتقاضاها عمال المناجم سابقا بعد إنهاء حالة إثبات الدوام تشجيعا لهم لمواظبة العمل في ظل الظروف الصعبة لعمل المناجم، مشيراً إلى أن أكثر ما تعانيه الشركة من صعوبات النقص الشديد في العمالة والخبرات الفنية نتيجة تسرب أكثر من نصف عدد العمال خلال أعوام الأزمة.

من جهته أكد مدير الإنتاج بالشركة بشير منصور لـ«الوطن» أن الشركة بدأت بالعمل على إعادة تجهيز المعدات الهندسية والآليات الثقيلة من تركسات وبلدوزرات وبواغر ودنابر لزجها في العمل، كاشفا أن الشركة فتحت مؤخراً موقعين جديدين للعمل في منجمي خنيفيس خميس والصوانة لزيادة كشف الفوسفات وزيادة الطاقة الإنتاجية للمناجم وفق الخطة الموضوعة.

٦ سنوات وجهاز تفتيت الحصيات في درعا من دون إصلاح!

| درعا - الوطن

يضطر المريض الذي يعاني من حصى في الكلية إلى الذهاب للعاصمة دمشق لإجراء عملية التفتيت في مشافيها متحملاً عناء السفر الشاق ونفقاته الباهظة ضمن الظروف الراهنة، إضافة إلى تكاليف التفتيت المرتفعة في المشافي الخاصة في حال لم يحالفه الحظ بدور قريب في المشافي العامة.

ونقل العديد من المرضى لـ«الوطن» شكواهم إزاء هذا الواقع المضني، وطالبوا الجهات الوصائية بإيجاد حل للمشكلة عبر إصلاح جهاز تفتيت الحصيات الموجود في مشفى درعا الوطني والمعطل منذ بداية الأحداث تقريباً.

وأوضح رئيس اتحاد عمال درعا أحمد الديري لـ«الوطن» أن مطلب إصلاح الجهاز محق وتم طرحه من الطبقة العاملة في المؤتمرات العمالية والعديد من الفعاليات بشكل متكرر وعلى مدار عدة سنوات، كما راسل الاتحاد الجهات المعنية أكثر من مرة لكن دون نتيجة، آملاً القيام بعملية إصلاح الجهاز بأسرع وقت ممكن خدمة للمرضى بشكل عام ورفع الأعباء عنهم.

مدير عام هيئة مشفى درعا الوطني بسام الحريري أكد لـ«الوطن» أن جهاز تفتيت الحصى الموجود في المشفى معطل منذ عام ٢٠١٢، وتمت المراسلة والتواصل مع الشركة المتعاقدة مركزياً مع وزارة الصحة أكثر من مرة للقيام بإجراء الصيانة اللازمة له نظراً للحاجة الماسة له لكونه الوحيد في المحافظة لكن دون استجابة فعلية، علماً أن الهيئة في حال عدم التمكن من إصلاح الجهاز في درعا على استعداد لإرساله إلى شركة الصيانة بدمشق بشرط أن تتكفل هي بفكه ونقله وإعادة تركيبه بعد الإصلاح.

١,٨ مليون خدمة صحية قدمها مشفى الباسل بطرطوس في عام

| طرطوس الوطن

اشتكى عدد من المواطنين لـ«الوطن» التعطل المتكرر لبعض الأجهزة في مشفى الباسل في طرطوس وخاصة أجهزة التصوير (الطبقي المحوري والرنين المغناطيسي) إضافة إلى الشكوى من تردي واقع النظافة والازدحام في الممرات مما يتسبب بإزعاجات للمرضى.

مدير عام مشفى الباسل في طرطوس محمد حسين أكد لـ«الوطن» المحافظة على الجاهزية الكاملة للتجهيزات الطبية رغم الضغط الشديد عليها نتيجة الأعداد الكبيرة للمراجعين ورغم المعاناة في تأمين قطع الغيار اللازمة وتوريد العديد من الأجهزة الجديدة رغم ظروف الحصار الجائر الذي يعانيه بلدنا.

وبيّن حسين أنه ورغم الظروف قدم المشفى أكثر من ١,٨ مليون خدمة طبية تشخيصية وعلاجية لأهالي طرطوس والوافدين إليها، منوهاً بإجراء العديد من العمليات النوعية، لافتاً إلى إحداث مكتب خاص بمتابعة شؤون الجرحى وأسر الشهداء.

وعن واقع النظافة والازدحام في الممرات تمنى حسين على المواطنين تقبل فكرة تحديد مواعيد سواء للاستقصاءات الطبية أم العمليات الجراحية وكذلك ضرورة التقيد بمواعيد الزيارة وضرورة المساهمة من المراجعين في الحفاظ على نظافة المشفى.

ويذكر أنه وفي ظل ارتفاع تكاليف المشافي الخاصة التي لا قدرة لأكثر المواطنين على تحمل نفقتها أصبح القطاع الصحي العام ومنه مشفى الباسل في طرطوس الملاذ الآمن لشريحة واسعة من المواطنين الأمر الذي يفرض عليه تحمل أعباء مضاعفة من حيث ضرورة تقديم الخدمة الصحية الأفضل للمواطنين الذين لا حول لهم ولا قوة في هذا الزمن الصعب.